الصباح الاقتصادية

AL-SABAH

No. 4827 | الأحد | 7 رمضان 1445 هـ | 17 مارس 2024 م | السنة السادسة عشرة

Alsabah Media www.alsabahpress.com

بهدف خلق بيئة جاذبة لتوطين رأس المال

«الشال»: الحكومة مطالبة بوضع معايير لمتطلبات توافق المشاريع مع أهداف الاقتصاد الكلي

جملة قيمة تداولات العقود العقارية خلال فبراير 172.2 مليون دينار بتراجع - 34.7 في المئة على أساس شهري

السوق الصيني أكبر الرابحين في شهر فبراير بارتفاع مؤشره 8.1 في المئة والخاسر الأكبر بورصة البحرين

أوضح تقرير "الشال" الاقتصادي الأسبوعي أن الاقتصاد المحلي يعاني من اختلال هيكلي إنتاجي واسع، فالهيمنة القياسية للقطاع العام في توليد الاقتصاد - نحو 70 % -، وضمنه هيمنة قطاع النفط ومعظمها إنتاج نفط خام - 50 % إلى 55 % - جعلت منه اقتصاد غير مستدام. تلك الهيمنة غير المستدامة تسببت في ارتباط قياسي ما بينه وبين استدامة المالية العامة واستدامة توازن سوق العمل المواطن، وعدم البدء في العلاج المبكر لردم فجوة الاقتصاد، يرفع كثيراً من تكلفة العلاج، ويقلل كثيراً من فرص نجاحه.

ويدور جدل مؤخراً حول مشكلات القطاع الصناعي، ومشكلة القطاع الصناعي هي في شبه استحالة إقامة مشروع مجدي، إذا تم تحميله تكلفة الأرض الأعلى ارتفاعاً بكثير مقارنة بدول المحيط الجغرافي، ومشكلته الثانية هي في ضمان عدالة حمايته، في سوقه المحلي، وأسواقه الخارجية ضمن دول مجلس التعاون الخليجي. وتبقى مشكلته الثالثة عامة تنسحب على القطاع وعلى ما عداه من قطاعات، وهي البيروقراطية العقيمة لجهات الاختصاص والرقابة ما خلق بيئة عمل طاردة، من أمثلتها تخلف الكويت بفارق كبير في استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر.

وضمن برنامج الحكومة الحالية تشخيص صحيح لرداءة بيئة العمل وتحديداً ما يذكره برنامجها من ضعف شديد لتدفق الاستثمارات المباشرة، أجنبية أو محلية، ومن ضمن بنود البرنامج دعوة إلى دعم وشراكة حقيقية مع القطاع الخاص ما يعني وعي بمخاطر الخلل الهيكلي الإنتاجي. ومؤخراً نشط حواراً حول ضرورة تبني تنظيم جديد للتعامل مع مشكلات القطاع الصناعي، والمخرج في تقديرنا يكمن في التوفيق ما بين مستهدفات الاقتصاد الكلي، ومستهدفات المشروعات الصناعية.

ومستهدفات الاقتصاد العام هي، خلق بيئة جاذبة لتوطين رأس المال، خلق فرص عمل مواطنة مستدامة، الحرص على دعم أي مشروع ينتج سلعة أو خدمة قادرة على المنافسة سعراً ونوعية محلياً أو في أسواق الخارج، وتحقق ما يكفي من أرباح ليكون في المستقبل ضمن المعين الضريبي القادر على تمويل المالية العامة. مثل تلك المشروعات تستحق منحها الأرض المحتكرة حكومياً لحقب زمنية طويلة، وتستحق رعايتها في بداية نشأتها، والغرض من ذلك ليس تنفيع ملاكها، وإنما المواءمة ما بين زيادة فرص نجاح المشروع وما يمنحه مشروع لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والمالية. وصحيح أن من واجب الكويت الالتزام باتفاقاتها الإقليمية، والميزان العادل لذلك الاحترام هو في المعاملة المتساوية تماماً لواقع معاملة منتجاتها في أسواق كل دولة من دول الإقليم، دون ذلك يعتبر ضعفاً غير مقبول، وأكثر من ذلك يعتبر تعسفاً يدفع ثمنه المستهلك المحلي لتلك المنتجات. لذلك، نعتقد أن دور الأجهزة الحكومية هو، وضع معايير موحدة ومعلنة لمتطلبات توافق المشروع مع أهداف الاقتصاد الكلي، وعمل دراسة مقارنة مع أنظمة التعامل مع السلع والخدمات الكويتية في كل دول الإقليم، ولا نعتقد أن في المعاملة المماثلة لكل دولة ضمنه وفقاً لتعاملها مع منتجنا المحلي أي خرق لمبادئ الالتزام والتعاون.

سوق العقار المحلي

تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل -إدارة التسجيل العقاري والتوثيق- (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي) إلى انخفاض في سيولة سوق العقار في فبراير 2024 مقارنة بسيولة يناير 2024، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود لشهر فبراير نحو 172.2 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أدنى بما نسبته 34.7- % عن مستوى سيولة شهر يناير البالغة نحو 263.6 مليون دينار كويتي، وأدنى بما نسبته 11.2- % مقارنة مع سيولة فبراير 2023 عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 193.9 مليون دينار كويتي.

وجاءت جميع تداولات فبراير 2024 عقوداً، حيث بلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 313 صفقة. وحصدت محافظة الأحمدي أعلى عدد من الصفقات بـ 111 صفقة وممثلة بنحو 35.5 % من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة حولي بـ 63 صفقة وتمثل نحو 20.1 %، في حين حظيت محافظة الجهراء على أدنى عدد من الصفقات بـ 19 صفقة ممثلة بنحو 6.1 %.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 97 مليون دينار كويتي، منخفضة بنحو 31.4- % مقارنة مع يناير عندما بلغت نحو 141.4 مليون دينار كويتي. فيما ارتفعت نسبة مساهمتها إلى نحو 56.3 % من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 53.6 % في يناير. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهراً نحو 118.9 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر فبراير 2024 أدنى بما نسبته 18.4- % مقارنة بالمعدل. وانخفض عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 223 صفقة مقارنة بـ 309 صفقة في يناير 2024، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 435 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 458 ألف دينار كويتي في يناير، أي بانخفاض بحدود 4.9- %.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 63 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بنحو 18.1- % مقارنة بالشهر السابق (يناير 2024) حين بلغت نحو 76.9 مليون دينار كويتي. وارتفعت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 36.6 % مقارنة بما نسبته 29.2 % في يناير 2024. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهراً نحو 74.4 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر فبراير أدنى بما نسبته 15.4- % مقارنة بمعدل 12 شهراً. وانخفض عدد صفقاته إلى 82 صفقة مقارنة بـ 91 صفقة في يناير، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 768 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 845 ألف دينار كويتي في يناير 2024، أي بانخفاض بحدود 9.1- %.

وانخفضت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 7.8 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بنحو 81.9- % مقارنة مع يناير حين بلغت نحو 43.2 مليون دينار كويتي. وانخفضت نسبة مساهمتها في قيمة التداولات العقارية إلى نحو 4.6 % مقارنة بما نسبته 16.4 % في يناير. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهراً نحو 42.6 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر فبراير أدنى بنحو 81.6- % عن متوسط آخر 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 5 صفقات مقارنة بـ 8 صفقات لشهر يناير، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لشهر فبراير نحو 1.6 مليون دينار كويتي مقارنة بمعدل يناير والبالغ نحو 5.4 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بحدود 71.0- %.

كما تمت 3 صفقات لنشاط المخازن بقيمة 4.3 مليون دينار كويتي خلال فبراير 2024، مقابل صفقة واحدة بقيمة 2.1 مليون دينار كويتي خلال يناير 2024، أي بارتفاع بنسبة 104.8 %.

وعند مقارنة إجمالي تداولات شهر فبراير بمثيلتها للشهر نفسه من السنة الفائتة (فبراير 2023) نلاحظ أنها حققت انخفاضاً من نحو 193.9 مليون دينار كويتي إلى نحو 172.2 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 11.2- % كما أسلفنا. وشمل الانخفاض سيولة نشاط السكن الخاص بنسبة 24.1- %، بينما ارتفعت سيولة النشاط التجاري بنسبة 45.1 % وسيولة نشاط السكن الاستثماري بنسبة 4.0 %.

أسواق مالية منتقاة

كان أداء شهر فبراير موجباً لغالبية أسواق العينة، حيث بلغ عدد الأسواق الرابحة 10 أسواق مقابل 4 أسواق خاسرة مقارنة مع نهاية شهر يناير. وشهدت حصيلة الشهرين الأولين من العام الجاري تفوق الأداء الإيجابي أيضاً، إذ حقق فيه 11 سوقاً من أصل 14 سوقاً مكاسب مقارنة بمستويات مؤشرات نهاية العام الفائت، ضمنها احتلال 5 أسواق خليجية مراكز رابحة واحتلال سوقان خليجيّان مراكز خاسرة.

أكبر الرابحين في شهر فبراير كان السوق الصيني الذي كسب مؤشره نحو 8.1 %، لتصبح مجمل مكاسبه منذ بداية العام نحو 1.4 % أي انتقل إلى المنطقة الرابحة. ثاني أكبر الرابحين كان السوق الياباني بتحقيق مؤشره مكاسب بنحو 7.9 %، لترتفع جملة مكاسبه منذ بداية العام إلى نحو 17.0 %، أي أكبر الرابحين ضمن أسواق العينة. تلاهما في الارتفاع، السوق السعودي بمكاسب بنحو 7.1 %، ليصبح رابع أكبر الرابحين منذ بداية العام وبنحو 5.5 %، أي عوض خسائره في شهر يناير الفائت. وحقق السوق الألماني مكاسب بلغت نحو 4.6 %، تلته بورصة قطر بنحو 3.8 %، ومن ثم السوق الفرنسي وسوق دبي بمكاسب بنحو 3.5 % و3.4 % على التوالي. وحققت بورصة الكويت مكاسب بحدود 2.4 %، هذه المكاسب جعلتها ثاني أكبر الرابحين منذ بداية العام وبنحو 9.1 %. وكسب مؤشر داو جونز الأمريكي نحو 2.2 %، يتبعه السوق الهندي بنحو 1.0 %، أي أقل الرابحين خلال فبراير 2024.

الخاسر الأكبر في شهر فبراير كانت بورصة البحرين بفقدان مؤشرها نحو 3.0- %، لتنخفض مكاسبها منذ بداية العام إلى نحو 1.7 %. تلاها سوق أبوظبي بخسائر بحدود 2.7- %، ليصبح أكبر الخاسرين منذ بداية العام بنحو 3.4- %. وتبعهم في الانخفاض بورصة مسقط بفقدانها نحو 0.2- %، ومن ثم السوق البريطاني أقل الخاسرين خلال فبراير 2024 بخسائر طفيفة بنحو 0.01- %.

وفي تقديرنا، سوف يستمر ذلك التذبذب في شهر مارس، فلا زال أهم مؤثران على أداء الأسواق يكتنفهما مستوى عالي من عدم اليقين، فلا أحد يعرف مسار الأحداث الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط أو أوروبا، ولازال موعد بدء خفض أسعار الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي بعيد، لذلك نعتقد أن المساران لهما نفس الوزن، أي أداء مختلط يغلب عليه الأداء الإيجابي ما لم تحدث تطورات غير محسوبة، إيجابية أو سلبية، على ساحتي الأحداث الجيوسياسية أو مسار أسعار الفائدة.

بنك الكويت الدولي

أعلن بنك الكويت الدولي نتائج أعماله للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك (بعد خصم الضرائب) قد بلغ نحو 19.3 مليون دينار كويتي، بارتفاع بلغ قدره 5.6 مليون دينار كويتي ونسبته 40.5 %، مقارنة بنحو 13.7 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2022.

ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية. ويعرض الرسم البياني التالي التطور في مستوى الأرباح الخاصة بمساهمي البنك خلال الفترة (2023-2008):

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 10.1 مليون دينار كويتي أي بنسبة 16.2 %، وصولاً إلى نحو 72.6 مليون دينار كويتي مقارنة مع 62.5 مليون دينار كويتي لعام 2022. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 9.2 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 21.1 %، وصولاً إلى نحو 52.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 43.7 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً، بند إيرادات استثمارات بنحو 655 ألف دينار كويتي وبنسبة 12.6 %، ببلوغه نحو 5.8 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 5.2 مليون دينار كويتي.

من جهة أخرى، ارتفعت المصروفات التشغيلية بقيمة 2.4 مليون دينار كويتي أو بنسبة 5.4 %، وصولاً إلى نحو 47.4 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 45 مليون دينار كويتي، نتيجة ارتفاع غالبية بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 65.3 % مقارنة بنحو 72.0 % في عام 2022. وارتفعت جملة المخصصات بنحو 1.9 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 69.0 %، وصولاً إلى نحو 4.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 2.8 مليون دينار كويتي. وعليه، ارتفع هامش صافي الربح إلى 26.5 % بعد أن كان نحو 21.9 % لعام 2022.

وتشير البيانات المالية إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً بلغ قدره 34.3 مليون دينار كويتي ونسبته 1.0 %، ليصل إلى نحو 3.615 مليار دينار كويتي مقابل 3.581 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2022. وطال الارتفاع بند المستحق من البنوك بنحو 63.1 مليون دينار كويتي أي نحو 32.3 %، وصولاً إلى 258.6 مليون دينار كويتي (7.2 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 195.5 مليون دينار كويتي (5.5 % من إجمالي الموجودات). وارتفع أيضاً، بند استثمار في أوراق مالية بنحو 54.6 مليون دينار كويتي أي بنحو 17.7 %، وصولاً إلى 362.7 مليون دينار كويتي (10.0 % من إجمالي الموجودات) مقارنة مع 308.1 مليون دينار كويتي (8.6 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2022. بينما انخفض بند مديونو تمويل بنحو 131.2 مليون دينار كويتي أي نحو 5.0 %، وصولاً إلى 2.486 مليار دينار كويتي (68.8 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 2.617 مليار دينار كويتي (73.1 % من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة مديونو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 82.7 % مقارنة بنحو 85.4 %.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت انخفاضاً بلغت قيمته 44.8 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 1.4 %، لتصل إلى نحو 3.187 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 3.232 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2022. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 88.2 % مقارنة بنحو 90.3 % في عام 2022.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن جميع مؤشرات الربحية ارتفعت مقارنة مع نهاية عام 2022. إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA) إلى نحو 0.5 % مقارنة بنحو 0.4 %. وارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 6.5 % قياساً بنحو 5.3 %. وارتفع أيضاً، مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC) إلى نحو 13.6 % مقارنة بنحو 11.9 %. وبلغت ربحية السهم الواحد (EPS) نحو 10.28 فلس مقابل 7.25 فلس في عام 2022. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم (P/E) نحو 14.6 ضعف مقارنة مع نحو 27.0 ضعف (أي تحسن)، نتيجة ارتفاع ربحية السهم بنحو 41.8 % مقابل انخفاض سعر السهم وبحدود 23.5 %. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 0.7 مرة بعد أن كان 0.9 مرة في نهاية عام 2022. وأعلن البنك نيته توزيع أرباح نقدية بنسبة 5 % من القيمة الاسمية للسهم، أي ما يعادل 5 فلس كويتي لكل سهم وتوزيع 3 % أسهم منحة، وهذا يعني أن السهم حقق عائداً نقدياً بلغت نسبته نحو 3.3 % على سعر الإقفال في نهاية ديسمبر 2023 والبالغ نحو 150 فلس كويتي.

الأداء الأسبوعي للبورصة

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، عدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام (مؤشر الشال)، بينما انخفض مؤشر كمية الأسهم المتداولة. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 662.1 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 2.5 نقطة ونسبته 0.4 % عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل مرتفعاً بنحو 60.4 نقطة أي ما يعادل 10 % عن إقفال نهاية عام 2023.

البيان	2023/12/31 (ألف دينار كويتي)	2024/12/31 (ألف دينار كويتي)	التغير (ألف دينار كويتي)	التغير %
مجموع الموجودات	3,615,079	3,580,730	(34,349)	%(1.0)
مجموع المطلوبات	3,187,287	3,202,029	(44,782)	%(1.4)
حقوق الملكية لمساهمي البنك	333,257	254,105	79,154	%(31.1)
مجموع الإيرادات التشغيلية	72,646	62,521	10,125	%(16.2)
مجموع المصروفات التشغيلية	47,450	45,018	2,432	%(5.4)
المخصصات	4,677	2,767	1,910	%(69.0)
الضرائب	1,281	1,034	247	%(22.0)
صافي الربح	19,238	13,702	5,536	%(40.4)
المؤشرات				
الحد الأعلى معدل الموجودات	%(0.5)	%(0.4)		
الحد الأعلى معدل حقوق الملكية لمساهمي البنك	%(5.5)	%(5.3)		
الحد الأعلى رأس المال	%(13.6)	%(11.9)		
ربحية السهم الواحد (فلس)	10.28	7.25	3.03	%(41.8)
إقفال سعر السهم (فلس)	150	196	46	%(32.3)
مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	14.6	27.0		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	0.7	0.9		

جدول يوضح المؤشرات المالية لبنك الكويت الدولي

رسم بياني يوضحي أداء أسواق مالية منتقاة

		07/03/2024	14/03/2024	%	2023	%
1	بنك الكويت الوطني	775.7	778.2	0.3	718.1	8.4
2	بنك الخليج	263.4	264.3	0.3	251.8	5.0
3	البنك التجاري الكويتي	552.1	539.8	(2.2)	536.7	0.6
4	البنك الأهلي الكويتي	197.1	195.5	(0.8)	176.6	10.7
5	بنك الكويت الدولي	209.2	210.5	0.6	184.6	14.0
6	بنك برقان	293.6	303.8	3.5	242.8	25.1
7	بيت التمويل الكويتي	5,689.1	5,717.7	0.8	5,312.4	12.2
	القطاع البنكي	**786.9**	**790.1**	**0.4**	**720.2**	**9.7**
8	شركة التسهيلات التجارية	156.4	157.1	0.5	114.8	19.4
9	شركة الاستثمارات المالية الدولية	1,201.1	1,192.1	(0.7)	921.8	29.5
10	شركة الاستثمارات الوطنية	341.0	358.6	5.2	300.7	19.5
11	شركة مشاريع الكويت القابضة	446.2	452.4	(5.1)	565.2	19.1
12	شركة السجل للتسوية والاستثمار	100.5	99.6	(0.9)	91.8	7.5
	قطاع الاستثمار	**308.1**	**307.9**	**(0.1)**	**253.9**	**21.3**
13	شركة الكويت للتأمين	114.7	116.0	1.1	103.6	12.0
14	مجموعة الخليج للتأمين	1,665.8	1,666.7	0.1	1,631.1	2.2
15	الشركة الأهلية للتأمين	314.6	312.6	(0.6)	152.5	23.8
16	شركة وربة للتأمين	136.0	159.5	17.3	124.5	28.1
	قطاع التأمين	**432.1**	**434.3**	**0.5**	**404.6**	**7.3**
17	شركة عقارات الكويت	442.1	447.9	1.3	399.2	12.2
18	شركة العقارات المتحدة	139.7	131.9	(5.6)	113.7	16.0
19	الشركة الوطنية العقارية	191.2	195.9	1.5	141.6	22.0
20	شركة الصالحية العقارية	1,980.0	2,026.6	2.4	1,818.8	11.4
	القطاع العقاري	**313.4**	**316.6**	**1.0**	**277.4**	**14.1**
21	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	531.8	528.9	(0.9)	295.0	12.3
22	شركة أسمنت الكويت	268.3	316.6	18.0	202.0	56.7
23	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	597.1	567.5	(5.0)	523.6	8.4
	القطاع الصناعي	**293.5**	**293.9**	**0.1**	**255.6**	**15.0**
24	شركة أسواق الكويتية الوطنية	769.0	769.0	0.0	751.4	2.3
25	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	4,682.4	4,713.6	0.7	3,965.7	18.9
26	شركة الاتصالات المتنقلة	850.2	847.1	(0.4)	845.9	0.4
27	شركة سنرجي القابضة (ش.م.ك.ع)	35.7	36.2	1.4	29.6	22.3
	قطاع الخدمات	**1,394.3**	**1,398.0**	**0.3**	**1,264.0**	**10.6**
28	شركة علي وعلي للمواشي	97.5	94.1	(3.4)	81.7	15.3
	قطاع الأغذية	**438.4**	**437.6**	**(0.2)**	**434.6**	**0.7**
29	شركة أم القوين للاستثمارات العامة (ش.م.ع)	699.0	699.0	0.0	699.0	0.0
	الشركات غير الكويتية	**181.3**	**181.3**	**0.0**	**181.3**	**0.0**
	مؤشر الشال	**659.6**	**662.1**	**0.4**	**601.7**	**10.0**

جدول مؤشر الشال لـ 29 شركة مدرجة في البورصة